

الملك عبدالعزيز موحد دولة وبناني نهضة

د. لطيفة بنت عبدالعزيز السلوم



الملك عبدالعزيز

لقد استطاع الملك عبدالعزيز تأسيس دولة إسلامية مترامية الأطراف تزامنت في تكوينها مع تطورات الدول الكبرى في المنطقة العربية - بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا، إيطاليا - من أجل تحقيق أهدافها التوسعية الاستعمارية، التي لم تكن خافية على الملك عبدالعزيز، كما أنه أدرك أن الدولة العثمانية أصبحت غير قادرة على حماية المناطق الخاضعة لها من الأطماع الأجنبية.



وفي وسط هذه الظروف الحرجة تحرك من الكويت، واستطاع استرداد مدينة الرياض عام ١٣١٩هـ - ١٩٠٢م بعد معركة فدائية في فترة قياسية، ثم انطلق منها، وتمكن من توحيد أجزاء شبه الجزيرة العربية تحت راية التوحيد، بعد أن انتصر على الأعداء في الداخل وصد الأطماع من الخارج، وقاوم التحديات المحيطة، وبذلك تمكن من بناء دولة إسلامية أعادت إلى شبه الجزيرة العربية وحدتها وأمنها واستقرارها في ظل تحكيم الشريعة الإسلامية.

وبعد ضم الحجاز وإعلان ملكيتها عام ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م توالت المواقف الدولية بين مؤيد ومعارض لهذا الوضع الجديد. كان من أهمها اعتراف مجموعة من الدول الكبرى بهذه الدولة الفتية، مثل الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وهولندا وفرنسا وتركيا وسويسرا وألمانيا

وعذم الجهود لتتطلب وفرة الأموال، تاهتم بموارد الدولة الاقتصادية وتوفير كل جهد ممكن في سبيل النهوض بها وتطويرها بأحدث الطرق والوسائل الحديثة، وتحقيق الاستخدام الأمثل لها في إطار الإمكانيات المتاحة سواء من حيث الاستثمارات أو المقومات الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد.

وبمع مرور الزمن استطاع الاقتصاد السعودي أن يحقق تقدماً ملحوظاً في وقت قصير وخصوصاً بعد اكتشاف البترول، لأنه وفر إمكانيات مالية ضخمة ساعدت على دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات.

ومن أجل تدعيم الأمن والنظام ودفع عجلة التطور إلى الأمام كان الاهتمام بالمواصلات والاتصالات بين أنحاء المملكة المترامية الأطراف لتسهيل سبل الاتصال بينها وإيجاد الربط بين مناطقها، وقد تطلب ذلك جهوداً متواصلة: لأن المملكة تضم في تكوينها تضاريس مختلفة، والربط بينها ليس بالأمر السهل ومهما يكن فإن هذا القطاع المهيم قد مر بمراحل عديدة يتفق مع ما كانت تحطه الدولة نحو طريق التنظيم والتطوير ليصبح اليوم من أعظم القطاعات في الدولة تقدماً وازدهاراً، وعليه تعتمد القطاعات الأخرى في التنمية المختلفة.

ولم تقتصر جهود الدولة على البناء الداخلي، بل سعت إلى توثيق العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، فكانت سياسة المملكة الخارجية مبنية على وضوح الهدف والنيات على المدى وناصره الحق انطلاقاً من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فهو الأساس الذي قامت عليه أركان هذه الدولة، وهو القاعدة التي انطلقت منها نهضتها وأمنها ورخاؤها.

فقد حرص الملك عبدالعزيز على مد جسور التعاون والتقارب وتعزيز الروابط مع الأشقاء العرب، وسعى إلى توحيد صفوفهم وجمع كلمتهم ولم شملهم، وحل خلافاتهم بالتشاور فيما بينهم والاتفاق على الأهداف الأساسية التي تضمن لهم تحرير أراضيهم وصيانة حقوقهم ومكتسباتهم. وترى اليوم من ثمار حرص المملكة على الوحدة العربية قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق خطة أبناء المنطقة وبناء الدول العربية عامة: لأن أمن الخليج جزء جوهري من أمن الوطن العربي، وقد أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز منذ قيام هذا المجلس في كل مناسبة أنه من أهم روافد التعاون والتضامن العربي، وأنه مثل يجب أن يحتذى بين أبناء الأمة الذين تربطهم عقيدة واحدة ولغة واحدة ومصير واحد وقضايا مشتركة.

ومن نفاذ تطور السياسة الخارجية السعودية عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاشتراك في المؤتمرات والانضمام إلى المعاهدات الدولية، فقد بلغ عدد المعاهدات التي تم عقدها مع دول العالم في عام ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م إلى ست وعشرين معاهدة، وذلك اعترافاً من تلك المعاهدات والمؤتمرات والمنظمات الدولية بأهمية الدور الذي تؤديه المملكة في المجتمع الدولي.

ومن الثابت أن المملكة العربية السعودية اليوم قوة ينظر إليها نظرة احترام وتقدير من العالم أجمع؛ باعتبارها تسعى إلى استتباب الأمن والسلام الدوليين، وترعى الموائيق والقوانين والأعراف الدولية، وتحترم حسن الجوار، وتقيم علاقاتها مع كافة الأطراف على أساس من الاحترام والشفقة المتبادلة، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أنها لا تعرضي أن يتدخل أحد في شؤونها، فهي تتخذ قراراتها انطلاقاً من قناعتها ومواقفها الثابتة بعيداً عن التنازلات الخارجية.

وهذا يعود إلى السياسة الحكيمة التي أرسى قواعدها الملك عبدالعزيز، وليس معنى ذلك أنه وجد الطريق أمامه سهلاً ميسراً، بل واجه العديد من العقبات والمشاكل، مثل فتنة فيصل الدويش، وحركة حامد بن رفاعة، وتردد الحسن الإدريسي... وغيرها. فكان لابد من اللجوء إلى القوة فاستخدمها في حالة من الحق والعدل، حتى تمكن بفضل الله - عز وجل - ثم بعزمه وحرصه من القضاء عليها وإخمادها في مهدها. وبعد أن وحّد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية وقضى على جميع الفتن والحركات المناهضة للدولة أعلن رسماً في عام ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م التوحيد منطلق المملكة تحت اسم (المملكة العربية السعودية) لدعم الوحدة الوطنية وتحقيق الولاء للنظام فكانت وحدة مكيّة في موقع متميز. وهذه التجربة السعودية تعد من التجارب الفريدة الرائدة في التاريخ الحديث: لأنها قامت على أساس التوحيد، وحققّت نجاحاً منقطع النظير، فالانطلاقة قوية، والنهضة شاملة، ولا تزال مستمرة في طريقها نحو المزيد من التقدم والبناء والرخاء تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز حفظه الله.

وايران ويولونيا.. وغيرها. مما ترتب عليه نشأة العلاقات الخارجية كما تم عقد مؤتمر العالم الإسلامي في مكة المكرمة عام ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م تلبية للظروف الراهنة، ثم عقد معاهدة جدة عام ١٣٤٥هـ - ١٩٢٧م ذات الأهمية الكبيرة، لكونها أول معاهدة دولية عقدت على قدم المساواة بين دولة عربية ودولة أجنبية منحت الملك عبدالعزيز الاستقلال التام والسيادة المطلقة على أراضيه، مما أحدث تغييرات جذرية في العلاقات السعودية - البريطانية.

ولم يكتف ببناء هذه الوحدة السياسية والحفاظ عليها فقط، بل سعى إلى تطويرها وإصلاحها في كافة المجالات حتى استطاع بفضل الله - عز وجل - أن يضع الأساس لنظام إسلامي شديد الثبات والاستقرار يعالج نظام الحكم والإدارة في الدولة ويقاوم الفوضى والاضطراب مع تركيز المسؤوليات وتحديد الصلاحيات، فتكونت الوزارات وظهرت المؤسسات وقامت الإدارات، لمواجهة التطور الذي تحبسه البلاد، وأدخلت المخترعات الحديثة لأول مرة في شبه الجزيرة العربية فحلت تدريجياً محل الوسائل التقليدية، فكان لها أثر كبير في تقدم البلاد وازدهارها.

وأقام القضاء على تحكيم الشريعة الإسلامية في كافة الأمور، وأتت له المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وأصدر الأنظمة التي ترتب هذه المحاكم وتبين وظائفها وتحدد اختصاصها وسلطتها وتنظم سير العمل بها، ولم يقتصر التطور على تشكيلات المحاكم ووظائفها فقط، بل شمل الإجراءات وأصول المحاكمات، كما أنشأ أجهزة مساعدة للقضاء مثل كتاب العدل وبيوت المال، وظهرت العديد من المؤسسات القضائية التي أخذت جزءاً من ولاية القضاء العام أو المحاكم واختصت به بناء على أنظمة نصت على ذلك، وفي ظل هذا القضاء الإسلامي الأصيل تقام الحدود، ويطبق القصاص، وتصان الحقوق، وتحفظ المصالح، ويوطد الأمن دون تمييز لأحد، لأن العدل أساس الحكم، خلاف ما عليه الحال في أحكام القوانين الوضعية التي تستثني من اختصاص المحاكم العادية فئات معينة من الناس.

كما حقق الملك عبدالعزيز إنجازات كبيرة في مجال إقرار الأمن والمحافظة على النظام في الدولة، لتوفير الراحة والأطمئنان للمواطنين والوافدين، وعلّق أحكام الشريعة الإسلامية في كل صغيرة وكبيرة، وضرب بيد من حديد على كل من تحدّته نفسه بالعبث بالأمن أو الإخلال بالنظام، حتى أصبحت هذه البلاد مضرب الأمثال في جميع الأوساط الدولية على استتباب الأمن واستقرار النظام، ويأتي الاهتمام بالقطاع العسكري للاستمرار في تدعيم الأمن والاستقرار وتحديثه بكل ما هو جديد.

كما أنه قدم أفضل الخدمات لضيوف الرحمن والأماكن المقدسة؛ إذ يادر بوضع نظام للحجاج أشرف بنفسه على تنفيذه ليضمن لهم أكبر قدر من الراحة والأمن والطمأنينة وحفظ أرواحهم وأموالهم، كما اتخذ من التدابير ما يمنع استغلالهم، وفرض تعريفات بأجور عادلة لنقلهم بين الأماكن المقدسة، وعمل على توفير مياه الشرب والأغذية وكل مستلزمات الحياة ووسائل الراحة.

يقول خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أثناء لقائه في شهر المحرم ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م بمنسوبي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: (إننا ندقق على خدمة الحرمين الشريفين وخدمة ضيوف الرحمن في الأماكن المقدسة إنفاقاً مالياً بلا حدود وبلا قيود...).

ويطابق صدق هذا القول الكريم حقائق الواقع الذي أصبحت عليه الأماكن المقدسة الآن من تطور وتقدم وتحسين وتجميل واتساع في الطرق والجسور والكباري والأنفاق، ووفرة في مرافق الخدمات، كما أن لغة الأرقام الحسابية تؤكد ذلك، مما جعل أداء المناسك أمراً ميسراً ومريحاً. وكذلك اهتم بنشر العلم والثقافة على أسس إسلامية راسخة، وحارب الجهل بين الحاضرة والبادية، فساند حركات الوعظ والإرشاد والتعليم في المساجد والكتاتيب وغيرها، وساعد المدارس الأهلية، ووضع قواعد التعليم الحكومي المنظم عندما أسس مديرية المعارف عام ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م لتتولى مهمة الإشراف على التربية والتعليم، ففتحت المدارس، وأنشأ المعاهد ووضع المناهج والأنظمة التعليمية التي تسير عليها، وأرسل البعثات إلى الخارج، وتطور التعليم حتى تحققت اليوم نهضة علمية عملاقة شملت جميع مناطق المملكة. كما لقي قطاع الصحة اهتماماً كبيراً؛ فتعميم الخدمات الصحية ومجانيتها، وتزويد المستشفيات والمستوصفات والمصحات والمراكز الطبية بالأدوية والأجهزة، واستقدام الأطباء من مختلف الأقطار، كل ذلك يعكس ظاهرة التطور في الإدارة الصحية، وما تقدمه من خدمات للمواطنين سواء كانت وقائية أو علاجية، وكذلك تأسست البلديات من أجل الاهتمام بصحة البيئة.